

- ◀ ما زال ميزان التعامل التجاري مع فرنسا يميل لصالح المملكة العربية السعودية بالنظر لصادراتها النفطية الضخمة
- ◀ ستكون منشأة تكرير النفط المقترحة في الجبيل أضخم مشروع سعودي- فرنسي مشترك
- ◀ يمكن لخبرة فرنسا في مجال توليد الطاقة النووية أن تساعد المملكة على تنويع مصادرها من الطاقة

## العلاقات الدبلوماسية

تعود بداية العلاقات الرسمية بين المملكة العربية السعودية وفرنسا إلى منتصف العشرينيات من القرن الماضي. وكانت فرنسا في الحقيقة، قد أبقت على قنصلية لها في جدة منذ 1841، وقد تعززت الروابط بين البلدين خلال مطلع الثلاثينيات من القرن الماضي عندما أرسلت فرنسا بعثة اقتصادية إلى المملكة، أتبعها بعثة دبلوماسية في 1936.

وقامت فرنسا، بعد التوقيع على معاهدة الجزيرة في 1931 (بين ما كان يعرف بالمملكة الحجازية والنجدية وملحقاتها من جهة، وفرنسا من جهة)، ببناء مصنع للأسلحة في الخرج - ليكون بذلك من أوائل المصانع في شبه الجزيرة العربية الكبيرة. وقد وضعت أسس الشراكة الإستراتيجية الحالية من قبل العاهل السعودي الراحل الملك فيصل والرئيس الفرنسي الراحل شارل ديغول في 1967. وقام خادم الحرمين الشريفين، الملك عبد الله بن عبد العزيز بزيارة رسمية إلى باريس في يوليو 2007، اجتمع خلالها بالرئيس الفرنسي الجديد، إم. نيكولا ساركوزي.

## المنافسة من الشرق

حلت المملكة العربية السعودية في 2007، في المرتبة الثالثة من بين أكبر دول الشرق الأوسط المستوردة من فرنسا، بعد تركيا والإمارات العربية المتحدة. وتجاوزت الصادرات الفرنسية إلى تركيا في 2006، 26.2 مليار ريال سعودي (7 مليارات دولار أمريكي). وحلت فرنسا في 2006، في المرتبة السابعة من بين أكبر المصدرين إلى المملكة بشكل عام، سبقتها في ذلك

13 يناير 2008

د. جون اسفكياناكيس

كبير الاقتصاديين للمجموعة

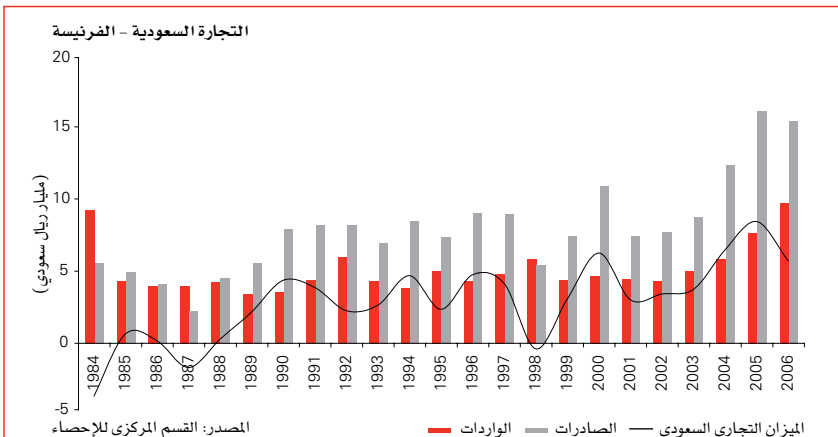
هاتف: +966 1 276 4602

بريد إلكتروني: johnsfakianakis@saab.com

يمكن الحصول على هذه النشرة وغيرها من المنشورات بتحميلها من شبكة الإنترنت من موقع [www.sabb.com](http://www.sabb.com)

## ملاحظة

يجب أن يقرأ هذا التقرير مع الملاحظة الختامية التي تشكل جزءاً من التقرير.



المنخفض والتي تصنعها تلك الدول، تتناسب مع احتياجات السوق التي باتت تفضل السعر المنخفض خلال السنوات الأخيرة.

## العطور والدواجن وطائرات الركاب

لنظرنا إلى أصناف المنتجات الرئيسية التي تصدرها فرنسا إلى المملكة العربية السعودية، لوجدنا أنها تشمل السلع الاستهلاكية والمنتجات الغذائية (26%)، كالملابس والجلود والعطور؛ تليها السلع الوسيطة (25%)، كالمعادن والورق والسلع المعدنية؛ وأخيراً، الأجهزة والمعدات الحرفية (21%)، ذات الاستخدامات الكهربائية والإلكترونية والميكانيكية المختلفة.

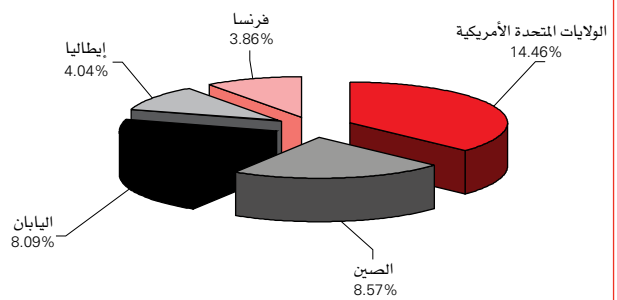
وطبقاً لآخر البيانات التي عرضها القسم المركزي للإحصاء CDS، استوردت المملكة في 2006 ما قيمته 361 مليون ريال سعودي (96 مليون دولار أمريكي) من العطور الفرنسية. كما استوردت المملكة في نفس السنة، ما قيمته 483 مليون ريال سعودي (129 مليون دولار أمريكي) من مختلف أنواع الأنابيب المستخدمة في قطاع النفط والغاز. ويتوقع أن يرتفع حجم واردات المملكة من المنتجات الزراعية والمواد الغذائية من فرنسا، وكذلك الحال بالنسبة للأجهزة الإلكترونية والكهربائية. ولا تعود الزيادة الحالية في حجم المنتجات الغذائية الفرنسية المصدرة إلى السعودية، إلى افتتاح فروع للمجمعات التجارية الفرنسية الكبيرة، مثل كارفور وجيان في المدن السعودية الرئيسية، وإنما إلى الزيادة الكبيرة التي شهدتها مبيعات لحوم الدواجن المجمدة. فقد أدت المخاوف المتزايدة من انتشار إنفلونزا الطيور، على المستويين العالمي والمحلي (خصوصاً وأنه تم اكتشاف بعض الحالات في عدد من مزارع الدواجن الـ 500 في المملكة)، إلى نمو كبير في واردات الدواجن الفرنسية المجمدة خلال الشهور الـ 18 الماضية، على الرغم من ارتفاع قيمة اليورو مقابل الدولار الأمريكي. وتظل حصة فرنسا في سوق الدواجن المجمدة (18%) في المرتبة الثانية بعد البرازيل (78% من السوق في 2007). ويتوقع أن تصل تعاملات سوق الدواجن المستوردة في 2008 إلى 1.9 مليار ريال سعودي (507 مليون دولار أمريكي).

ست دول منها المملكة المتحدة، بصادرات بلغت 10.3 مليار ريال سعودي (2.7 مليار دولار أمريكي) وإيطاليا التي بلغ حجم صادراتها إلى المملكة 10.5 مليار ريال سعودي (2.8 مليار دولار أمريكي).

وزاد حجم واردات المملكة من فرنسا منذ 2000 بنسبة 116%، علماً أن الزيادة لم تكن ملحوظة إلا بعد 2002. فقد كان حجم تلك الواردات في 2002، 4.3 مليار ريال سعودي (1.1 مليار دولار أمريكي)، لكنه شهد زيادة ملحوظة بعد ذلك ليصل في 2006 إلى 10.08 مليار ريال سعودي (2.88 مليار دولار أمريكي). كما شهدت واردات المملكة من الدول الأخرى المنافسة لفرنسا، وهي الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة وألمانيا وإيطاليا واليابان، شهدت زيادة مماثلة في ذات الوقت. إلا أن الصادرات الفرنسية لم تكن تواكب النمو السريع في حجم الواردات السعودية الإجمالية خلال السنوات الأربع الماضية، ونتج عن ذلك تدن بسيط في حصة فرنسا الإجمالية في الأسواق السعودية.

وشكلت الصادرات الفرنسية في عام 2000، 4.1% من إجمالي واردات المملكة العربية السعودية، لكنها تدنت في 2006 إلى 3.86%. والملاحظ أن واردات المملكة من شركائها التجاريين التقليديين، شهدت هبوطاً مماثلاً أيضاً، باستثناء ألمانيا. ويعود السبب في ذلك إلى الدور التنافسي القوي والمتعاظم للدول الآسيوية، كالصين والهند وتايلند وكوريا الجنوبية. فقد شهدت واردات المملكة الآسيوية نمواً مضطرباً، خصوصاً وأن سعر ونوعية المنتجات التي تصدرها هذه الدول ساعدتها على كسب حصة أكبر في السوق. إذ إن السلع الاستهلاكية ذات السعر

واردات المملكة حسب المصدر (2006)



المصدر: القسم المركزي للإحصاء

90 مليون دولار أمريكي). واستثمرت مؤخراً شركة سانت-جوييان 25 مليون ريال سعودي (25 مليون دولار أمريكي) في قطاع صناعة الملابس والمنسوجات المحلية، الذي تستحوذ عليه شركة العبيكان السعودية. كما أن شركة توتال الفرنسية تساهم منذ 2003 بـ 30% من أسهم ائتلاف يضمها مع شركة شل (40%) وشركة أرامكو السعودية (30%) لاستكشاف الغاز الطبيعي وإنتاجه في صحراء الربع الخالي في المملكة.

ومن الشركات الفرنسية الأخرى ذات الوجود الهام في المملكة، هناك شركة ثيلز (للاتصالات) وشنيدر (للمواد المتطورة)، وبي إن بي باريباس (للأعمال المصرفية)، و إي أكس إي و إي جي اف (للتأمين)، وآرغاس (للمشاريع الخاصة بالزلازل) ولاكتاليس (للأغذية). وستكون آكور، أول مجموعة فنادق فرنسية تتفتح فروعاً لها في مكة المكرمة والمدينة المنورة، بالإضافة طبعاً إلى فندقها الموجود في العاصمة السعودية، الرياض. أما شركة أستوم، الرائدة عالمياً في صناعة القطارات السريعة، والتي تملك أكثر من 500 قطار "TGV" قيد الخدمة، فقد تقدمت بعرض للفوز بعمارة مشروع خط السكة الحديدية الذي يربط بين مكة المكرمة والمدينة المنورة ويبلغ طوله 450 كيلومتر.

لكن الاستثمار الأكبر، يظل في كل الأحوال، المشروع المقترح المشترك بين شركة أرامكو السعودية وشركة توتال الفرنسية لبناء منشأة لتكرير النفط الثقيل (يحتوي على نسب عالية من المركبات الكبريتية) في الجبيل، بطاقة إنتاجية تصل إلى 400,000 برميل يومياً بهدف الحصول على أنواع ممتازة من الوقود. ورغم تكاليف الهندسة والمشترية والإنشاء المتصاعدة، فإن الطرفين على ما يبدو عازمين على المضي قدماً بالمشروع الذي تتجاوز كلفته 48.7 مليار ريال سعودي (13 مليار دولار أمريكي). ومن المتوقع أن تزداد أهمية عمليات تكرير النفط الثقيل خلال السنوات القادمة، خصوصاً وأن النفط الثقيل بات يتوفر بكميات كبيرة تفوق النفط الخفيف. وما يعزز من أهمية بناء المنشأة السعودية وزيادة الطاقة التكريرية للمملكة، هو النقص العالمي في منشآت تكرير النفط الثقيل.

وتمثل مبيعات طائرات السفر المدنية مجالاً آخر يمكن أن تستفيد منه فرنسا جيداً. وخير مثال على ذلك، الصفقة التي وقعتها شركة الخطوط الجوية العربية السعودية SAA مع شركة إيرباص في ديسمبر 2007، لتحديث أسطولها بـ 22 طائرة إيرباص من طراز "A320". وتعد هذه الصفقة الأولى للخطوط الجوية العربية السعودية من شركة إيرباص خلال أكثر من عقدين من الزمن، بعد أن كانت أول من اشترى في السابق طائرات إيرباص من مجموعة "A300-600"، التي استلمتها في 1984. يضاف إلى ذلك، أن الشركة الوطنية للخدمات الجوية NAS وقعت على هامش معرض باريس للطيران في يونيو 2007، اتفاقية لشراء 20 طائرة إيرباص من طراز "A320"، مع حقوق لشراء 18 طائرة أخرى مستقبلاً.<sup>1</sup>

## الشركات الفرنسية العاملة في المملكة العربية السعودية

على الرغم من ارتفاع حجم الصادرات الفرنسية إلى المملكة العربية السعودية، فقد ظلت استثماراتها الخارجية المباشرة FDI في المملكة عند مستويات منخفضة تاريخياً، لم تتجاوز حتى 2005 الـ 4.7 مليار ريال سعودي (1.2 مليار دولار أمريكي)، وهو ما وضع المملكة في المرتبة الثالثة والأربعين، بعد فنلندا، وذلك طبقاً للبيانات التي أوردها المصرف المركزي الفرنسي.

وبحلول عام 2006، كان عدد الشركات الفرنسية العاملة في المملكة العربية السعودية، 60 شركة، تستخدم أكثر من 20,000 شخص. وتمثل استثمارات شركة كاليون في البنك السعودي الفرنسي BSA، الذي تأسس في 1977، ما نسبته 29% من إجمالي الاستثمارات الخارجية المباشرة لفرنسا في المملكة.<sup>2</sup> وتمثل الشركات العاملة في قطاع الخدمات المالية في الحقيقة، ما نسبته 80% من استثمارات فرنسا الحالية في المملكة.

وقد شهدت الفترة الممتدة من عام 2000 إلى الآن، عدة استثمارات فرنسية بارزة، منها استحواد مجموعة دانون الفرنسية على 50% من أسهم مزرعة الصافي- دانون، التي تعد أكبر مزرعة متكاملة للألبان في العالم. وتقدر قيمة تلك الأسهم بـ 178 مليون ريال سعودي (47.6

<sup>1</sup> تقوم الشركة الوطنية للخدمات الجوية حالياً بتشغيل أسطول من 47 طائرة، منها 6 طائرات إيرباص من طراز "A320"

<sup>2</sup> تملك شركة كريدت أغريكول- إندو سويس 31.1% من البنك السعودي الفرنسي

دولار أمريكي). وتملك شركة المملكة القابضة 17% من أسهم شركة يوروديزني، وهي الشركة التي تدير ديزني لاند باريس، وتمتلك فندق الملك جورج الخامس، أحد أفخم فنادق باريس. وتعد عقارات باريس، مجالاً آخر تكثر فيه استثمارات السعوديين، الذين يتسمون بحضور قوي في الأحياء الباريسية السكنية، السابع والثامن والسادس عشر، بالإضافة إلى الحي اللاتيني المشهور. وقد وصل حجم الاستثمارات السعودية الخارجية المباشرة في 2007، إلى 165 مليون ريال سعودي (44 مليون دولار أمريكي).

## أربعون عاماً من التعاون الدفاعي

تعد المشتريات الدفاعية مجالاً رئيسياً آخر يظطلع به الفرنسيون. وتؤمن فرنسا حالياً، حوالي 15-20% من احتياجات المملكة العربية السعودية من المشتريات الدفاعية.

ويعود التعاون العسكري بين البلدين إلى أواخر الستينيات من القرن الماضي، عندما لعبت فرنسا دوراً مهماً في تطوير القوات البرية الملكية. وقد تم تنظيم وتجهيز وتدريب أول لواء سعودي مدرّج، والذي يشار إليه باللواء المدرّج الرابع، بإشراف الجيش الفرنسي. وقد تم تجهيزه بـ 300 دبابة حربية من طراز "AMX-30" و500 عربة مشاة مدرعة من طراز "AMX-10P"، كلاهما فرنسي الصنع.

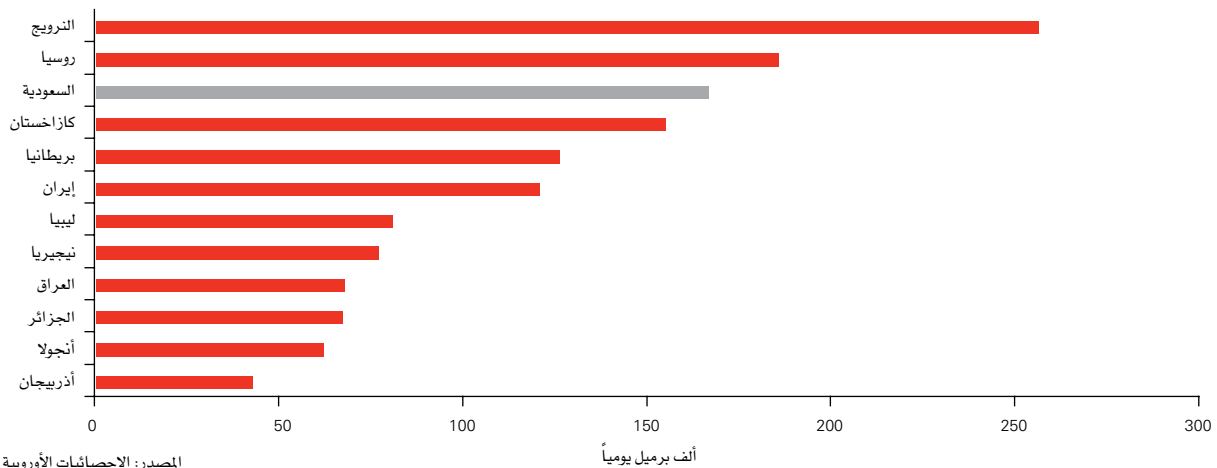
## من النفط الخام إلى يوروديزني

ما زال ميزان التعامل التجاري مع فرنسا يميل منذ 1984 لصالح المملكة العربية السعودية، ولم يشهد الميزان التجاري الفرنسي مع المملكة فائضاً سوى مرتين، في 1987 و1998. لكن قيام فرنسا بتسليم المملكة أجهزة ومعدات عسكرية، في أوقات مختلفة، ساعد تاريخياً على إبقاء عجز ميزان فرنسا التجاري تحت السيطرة.

وبالنسبة للصادرات السعودية، كانت المملكة ثالث أكبر مصدر للنفط الخام إلى فرنسا في 2006. وطبقاً لمركز الإحصاء الأوروبي (يوروستات)، فقد وصل حجم واردات النفط الفرنسية إلى 1.57 مليون برميل يومياً - تستورد الجزء الأكبر منها من النرويج (256,000 برميل يومياً)، تليها روسيا (186,000 برميل يومياً) ثم المملكة العربية السعودية (166,000 برميل يومياً). ونتيجة لهذه التجارة، شكل النفط الخام 96% من إجمالي الصادرات السعودية إلى فرنسا في 2006، والباقي كان بمعظمه عبارة عن منتجات كيميائية مختلفة.

وتتركز اهتمامات الاستثمارات السعودية في فرنسا، من حيث المبدأ، على الترفيه والعقارات. وقد صنفت المملكة العربية السعودية، بدءاً من 2005، في المرتبة الثلاثين من بين المستثمرين الكبار في فرنسا، ووصل إجمالي تلك الاستثمارات إلى 2.6 مليار ريال سعودي (701 مليون

واردات فرنسا من النفط الخام (2006)



## عائق اللغة

تعد فرنسا تحدياً، جهة مفضلة للسعوديين، الذين يشكلون مصدراً رئيسياً للعملة الأجنبية بالنسبة للتجار الفرنسيين. وتشهد فرنسا، رغم ارتفاع اليورو مقابل الدولار الأمريكي، أعداداً متزايدة من السواح السعوديين الذين يزورونها كل سنة. لكن تقلبات العملة يظل لها، في كل الأحوال، تأثير ضعيف على الغالبية العظمى من السعوديين الذين يزورون فرنسا، نظراً لارتفاع دخولهم بشكل عام.

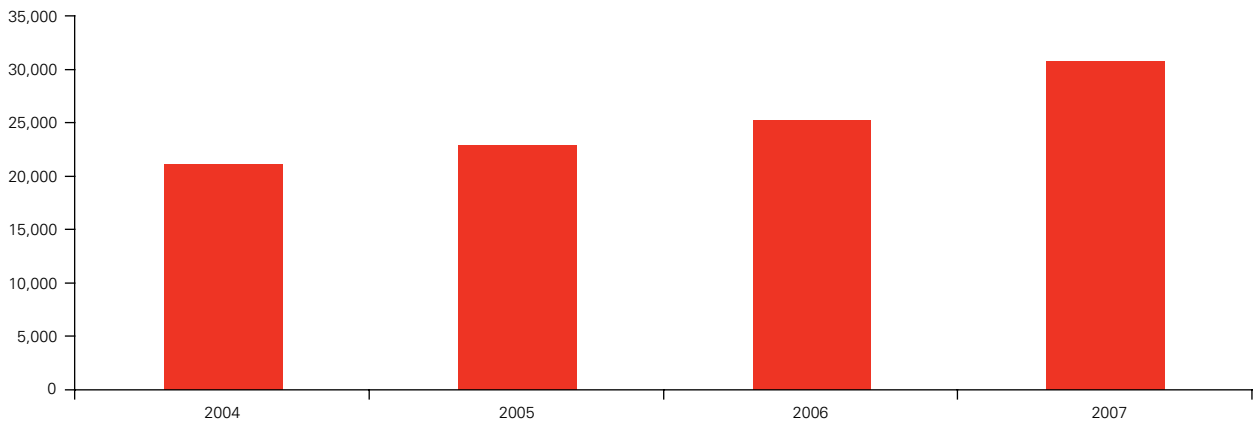
وبات السعوديون من ذوي الدخل المرتفع، يفضلون، وعلى نحو متزايد، السفر إلى فرنسا ودولاً أوروبية أخرى على الولايات المتحدة منذ 2001. فقد زار فرنسا خلال 2007، 30,911 سعودي، غالبيتهم لأغراض الراحة والاستجمام (92%)، بزيادة بلغت نسبتها 22% عما كانت عليه في 2006.

أما برامج التبادل الثقافي فإنها تتقدم ببطء، وتحتاج إلى فترة طويلة حتى تجاري ما يفضله السعوديون من محطات أنجلو-سكسونية أخرى. ويعود السبب الرئيسي في ذلك إلى حقيقة أن اللغة الفرنسية لا تدرّس على نطاق واسع في المملكة، كما أن أعداد من يجيدونها قليلة

وكانت المملكة قد اشترت في السبعينيات والثمانينيات من القرن الماضي، عربات مدرّعة من فرنسا لدعم ألويتها المؤلّلة الأربعة. كما توسّع سلاح البحرية الملكية أيضاً بمساعدة من فرنسا، في إطار ما يعرف ببرنامج صواري. ويتم حالياً تدريب وتجهيز الأسطول البحري الملكي العامل في البحر الأحمر من قبل فرنسا، بينما تقوم الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة بمساندة الأسطول في الخليج. وقد تضمّنت المرحلة الأولى من برنامج صواري، تزويد المملكة بأربع سفن حربية (فرقاطات المدينة المنورة) بنتها فرنسا في أواسط الثمانينيات، وتتخذ من البحر الأحمر مقراً لها. أما المرحلة الثانية من البرنامج، صواري 2-، فقد تضمّنت شراء نسخة معدّلة من فرقاطة لافاييت، تعرف بفرقاطة الرياض.

وما زالت عملية توسيع الأسطول السعودي بانتظار اقتناء عدد من طائرات الهليكوبتر، إذ يتوقع أن تقوم المملكة بشراء ما يقرب من 150 طائرة هليكوبتر، إما من فرنسا أو من روسيا. وما يهم فرنسا أيضاً هو عقد تشييد سيجاج أمني بطول 901 كيلومتراً على طول حدود المملكة مع العراق، والذي تصل تكلفته إلى 4 مليار ريال سعودي (1.07 مليار دولار أمريكي).

تأشيرات دخول فرنسا الممنوحة للسعوديين



المصدر: السفارة الفرنسية، الرياض

وتتميز الطاقة النووية الفرنسية بكفاءتها ورخصها - مما يجعل تسعيرة الكهرباء في فرنسا، الأقل في أوروبا. وتسيطر شركة أريفا المملوكة للدولة على كل جوانب قطاع الطاقة النووية في فرنسا.<sup>3</sup>

ولا شك أن المملكة العربية السعودية بحاجة لتنويع مصادرها من الطاقة، لتخفف من اعتمادها الحالي والمستقبلي على الوقود الأحفوري في توليد الطاقة الكهربائية. ويشكل النفط الخام، التغذية الرئيسية لزيادات الطاقة الإنتاجية من حيث المبدأ؛ وكون ما يقرب من 8% من محطات توليد الطاقة الكهربائية في المملكة تعمل بوقود النفط، فإن خسارة المكاسب التي يمكن تحقيقها من نפט بسعر 80-90 دولاراً للبرميل الواحد، ستكون عالية بالتأكيد.

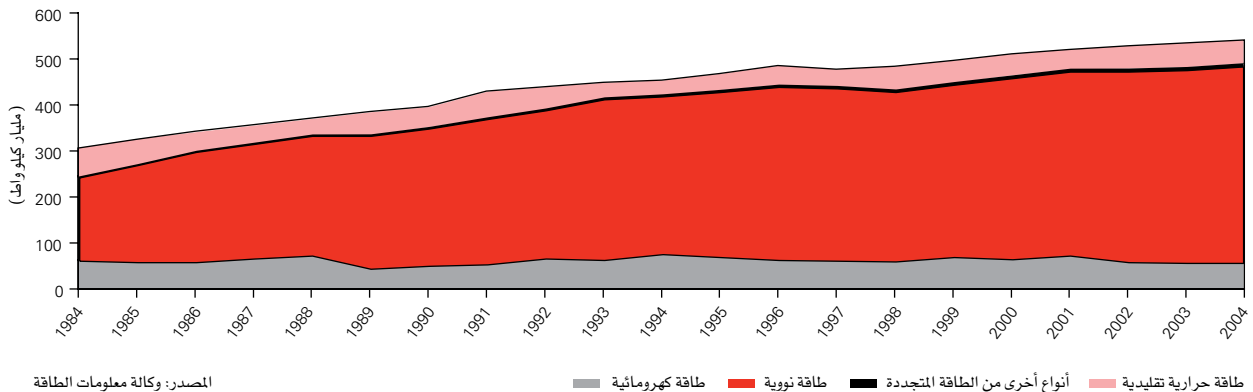
ولا بد أن قطاع الكهرباء النووية - وربما الخبرة الفرنسية- ستكون خياراً جذاباً وحيوياً للمملكة. وحسب تقديراتنا، فإن المملكة العربية السعودية ستحتاج على الأقل إلى 30 جيجاواط من قدرة توليد الطاقة الكهربائية الإضافية بحلول 2025، أي ما يوازي ضعف قدرتها الحالية تقريباً. ويتعين على المملكة العربية السعودية أن تعتمد بالدرجة الأولى على الطاقة النووية لتوليد الكهرباء في العقود القادمة.

جداً. وتشترط الجامعات الفرنسية على الطلاب الراغبين بمتابعة دراستهم الجامعية فيها، إجادة اللغة الفرنسية عن طريق الالتحاق ببرامج تدريبي مدته سنتان عادة، بالمقارنة مع سنة واحدة للجامعات التي تدرّس باللغة الإنكليزية. وهناك ما يقرب من 450 طالباً سعودياً يتابعون دراستهم في الجامعات الفرنسية حالياً.

## فرصة مستقبلية للمملكة العربية السعودية

تأتي فرنسا في المرتبة الثانية، بعد الولايات المتحدة الأمريكية، من بين أكبر دول العالم المولدة للطاقة النووية. فقد أمنت مفاعلات فرنسا النووية في 2004، 79% من احتياجات فرنسا الكلية من الكهرباء - بينما، لو عدنا إلى عام 1973، لوجدنا أن الوقود الأحفوري كان يؤمن حتى ذلك الوقت حوالي 65% من إنتاج الكهرباء الكلي في فرنسا.

توليد الطاقة الكهربائية في فرنسا، حسب المصدر



المصدر: وكالة معلومات الطاقة

<sup>3</sup> هناك شراكة قائمة بين فرنسا وألمانيا لتطوير المفاعل الأوروبي المضغوط EPR. ويعد هذا المفاعل من مفاعلات الجيل الثالث، وهو مصمم لكي يعمل بكفاءة أعلى وبدرجة أعلى من الأمان، وليكون أقل عرضة للهجمات الإرهابية. وينتج كل مفاعل من هذا النوع حوالي 1,600 ميجاواط من الطاقة الكهربائية، مقارنة بـ 900 ميجاواط ينتجها أي من مفاعلات الجيل الثاني.

## ملاحظة

لقد أُعد هذا التقرير بغرض العلم والاطلاع فقط، وتم الحصول على المعلومات الواردة فيه من مصادر خارجية يعتقد ساب بأنها موثوق بها، إلا أنه لا يضمن دقتها أو صحتها. كما أن الآراء الواردة فيه تخضع للتغيير من دون إشعار مسبق، ولا يتحمل ساب أية مسؤولية عن المعلومات الواردة في هذا التقرير.

ويحتوي التقرير على معلومات عامة فقط. ويجب ألا تُفسر على أنها عرض لبيع أو شراء أو اكتتاب في أية استثمارات. كما أن التقرير عند إعداده لم يأخذ في الاعتبار الأهداف الاستثمارية المحددة والوضع الشخصي والاحتياجات الخاصة لأي شخص كان. وبناء عليه يجب على مستلمي التقرير عدم الاعتماد عليه كنصيحة استثمارية.

هذا، ولن يكون ساب أو مكاتبه أو الشركات التابعة له أو أي من مديره أو مسؤوليه أو موظفيه مسؤولاً بأي شكل من الأشكال عن أي نوع من الخسائر أو الأضرار، التي قد يتم تكبدها كنتيجة للمعلومات الواردة في هذا التقرير.